الاميركي، وجاء فيها انه من المحتمل ان تتوصل الولايات المتحدة، في مرحلة معيّنة، الى استنتاج بأن هناك حاجة لمفاوضات بين اسرائيل وم.ت.ف. من اجل التقدم في عملية السلام في الشرق الاوسط (داليا رفائيل، **دافار**، ١٧/٣/١٩٨٩). وعندما طلب احد الصحافيين من ارنس التعقيب على أقوال بيكر الى لجنة مجلس النواب، قال ارنس ببرودة أعصاب: «لقد تعلّمت عدم التعقيب على امور لم اسمعها شخصياً» (**معاريف**، ١٧/٣/١٩٨٩). ولكن ازاء تكرار بيكر لمضمون اقواله مرة أخرى، اتصل به هاتفياً، قبيل مغادرته واشنطن عائداً الى نيويورك، وتحادث معه. بعد ذلك، قال للصحفيين: «لقد قلت له انه اذا كان ينبغي بذل جهد للعثور على ممثلين عن السكان في [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، فاننا بأيدينا، او هم بأيديهم، قد نخرّب هذا الجهد، عندما نتحدث عن بديل» (**هآرتس**، ١٦/٣/١٩٨٩).

بؤر خلاف أخرى

وفي أعقاب المحادثات التي اجراها مع زعماء الادارة الاميركية، أكد ارنس انه لم يشعر بمحاولة ممارسة أية ضغوط، وانه لم يحصل أي انجراف في مواقف الادارة من اسرائيل. كذلك حرص على التأكيد ان محادثاته اتسمت بـ «تبادل ودّي للآراء» وانها كانت «محادثات مفيدة» (**معاريف**، ١٧/٣/١٩٨٩).

لكن محاولة ارنس هذه لم تكن مقنعة للعديد من المراقبين، الذين لاحظوا ان الخلافات في الرأي لم تقتصر على مفاجأة بيكر بشأن طرح احتمال المفاوضات المباشرة بين اسرائيل وم.ت.ف. فالزيارة، على حد تعبير مراسلة «معاريف» في واشنطن، «لم تكن تخلو من التوترات والمفاجآت غير السارّة، وحتى من صرير الاسنان. فهي لم تكن لقاء للمرة الاولى مع ادارة جديدة فحسب، بل، أيضاً، مع مفهوم جديد تماماً ازاء الشرق الاوسط. فمنذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، تجري الولايات المتحدة حواراً دبلوماسياً مع م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**). ووصف احد المعلّقين نتائج الزيارة والمحادثات بأنها «ناجحة»، بحيث «اتضحت فيها، تماماً، النقاط التي عليها توافق، والاخرى موضع الخلاف» (اريئيل غناي، **يديعوت احرونوت**، ١٧/٣/١٩٨٩). وأضاف غناي «ان الخلافات في الرأي بين ادارة بوش وحكومة شامير قائمة بشأن تفسير القرار ٢٤٢. ففي ذلك الخطاب الذي القاه الوزير بيكر يوم الاربعاء [١٥/٣/١٩٨٩]، قال: 'اننا نؤيد القرارين ٢٤٢ و٣٣٨؛ وحسب رأينا، فتفسيرهما هو انه يجب اعادة مناطق مقابل السلام. ففي نهاية المطاف، هذا هو المفتاح الى السلام في المناطق'». وأضاف بيكر: «وبالطبع، فنحن نؤيد ان تكون اسرائيل قوية وآمنة، وسوف نواصل عملنا من اجل ذلك، فهذا امر اساسي. وبذلك اراد القول انه لا يتوجب على اسرائيل العودة الى حدود ١٩٦٧». لكنه قال، أيضاً: «وفي الوقت ذاته، علينا احترام الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني؛ وهذه صيغة لا تستوي تقريباً مع بعض الحلول الدائمة التي يتحدثون عنها في اسرائيل، على الرغم من انها يمكن ان تستوي مع حل مرحلي ما» (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، رأى معلّق سياسي آخر ان أقوال الوزير بيكر بشأن احتمال التفاوض بين اسرائيل وم.ت.ف. «تشير الى نقطة صدام مركزية قد تتحوّل الى خلاف حقيقي في الرأي مع الادارة، اذا توصّلت، في مرحلة ما، الى استنتاج مفاده ان رفض اسرائيل التفاوض مع م.ت.ف. هو العامل المعرقل لتقدم مسار السلام» (داليا رفائيل، **دافار**، ١٧/٣/١٩٨٩). الى ذلك، هناك بؤرة خلاف اخرى مع الاميركيين، اتضحت خلال الزيارة، تتمثّل في المعارضة التي ابداها ارنس «لأن تتضمن محادثات السلام (اذا بدأت اصلاً) منذ البداية اشارة، مهما كانت، الى التسوية النهائية والمكانة الدائمة للمناطق [المحتلة]. فالاميركيون يعتقدون بأن هذا هو عامل حاسم بالنسبة الى استعداد الجانب الفلسطيني للقدوم الى طاولة المباحثات؛ وقد اوضحوا ذلك للوزير ارنس» (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله